انواع الجنى والكفر كالمباحات فان الجميع بتقدير الله تعالى ولعله انما اقتصر
على الجنى والكفر لبعد غيرهما من النفي عليهما لان الاقتصار بتلك المعتاد التعميم
كما تقول لغيرك اعلم ما اقرانا عليه من جنى او كفر وفصل في جميع ما هو عليه
والله اعلم و يجب علينا اى المكلفين ان نعتقد ان كل ذلك الذي مر من
الجنى والكفر وما يستتبعهما فدفوره اي خلقه وخصه بزمان
ومكان الله وحده اذ لا موجد ولا معدل لشيء من الكائنات سواه سبحانه
وتعالى خلافا للمعتزلة في قولهم ان العبد خالق لافعال نفسه وللقدرية
في قولهم انه خالق للقبيح ودليلنا معاشر اهل السنة لو كان العبد خالقا
لافعاله لكان يعلم تفاصيلها ضرورة اذ ايجاد الشيء ~~من العدم~~ بالفعل
بالقدرة والاختيار لا يكون الا كذلك واللازم فان الماشي من موضع الى موضع
قد يشتمل على سكنات متخللة وعلى حركات بعضها اسرع من بعض
وبعضها ابطا ولا شعور للماشي بذلك وليس هذا ذهولا عن العلم بل لو سئل
لم يعلم وهذا في اظهر افعاله فما بالك بغير الظاهر و بالجملة فيجب
علينا اعتقاد ان مقادير جمع مقدار بمعنى مقدورات الامور بمعنى
تعلق اي قدرته ومصدرها اي صدورها واخراجها من العدم الى الوجود
وكونها على الشكل الذي وجدت عليه وفي هذا الزمان وفي ~~هذا الزمان~~ والمكان
كائن عن قضائه اي ارادته لان القضاء والارادة بمعنى واحد وقال
التفتازاني القضاء عبارة عن الفعل مع زيادة احكام بحكم الحكيم اي اتقان
لقضاء حقيقته عند المالكية وقال بعض الاشاعرة القضاء ارادة الله الازلية المتعلقة

باطل ج

بالاشياء

بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وفصل المؤلف رحمه الله بذكر الايمان بالقدر
والذي يعبر عنه بالتقدير وجوب اعتقاد عموم ارادة الله وقدرته لسائر الممكنات
واحاطة علمه تعالى بها لان افضل الحكم العقلي الرد على المعتزلة المنكرين وفي
بالقدرية وهم فرقتان اولى وهي تنكر سبق علمه بالاشياء قبل وجودها
وتزعم انه لم يقدر الامور ولم يتقدم علمه بها ازلا وانما يعلمها حال وقوعها وهذه
الفرقة انقرضت الثانية يعترفون بعلم الله وانما خالفوا السلف في
اعتقاد ذلك العالم بقدرة العبد فواضحة اقوام الله له وتمكينه ولا شك في
كفرهم لا ولى بخلاف الثانية فهو اي كان اعتقاد نفعا باطلا واكثار طاعة
الجوهرة لهذه المسالة بقوله

ان
المعرفة

❀ وواجب ايماننا بالقدر ❀ وبالقضاء كما اتى في الخبر ❀

لا يقال لو كان الكفر بالقضا لوجب الرضى بالكفر واللازم باطل
لان الرضى بالكفر كفر لانا نقول الكفر مقضي لا قضاء والرضى
انما يجب بالقضاء دون المقضي فمن قضا الله عليه بالزنى والكفر
والعياذ بالله فالواجب عليه ان يلاحظ جهة المعصية فيكرهها واما
من الله المتعلق بها فالواجب الرضى به فان سخطه اي لم يرض كان ذلك له
معصية واشار بقوله كما اتى في الخبر الى ان دليل ذلك السمعي من ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس قال
في شرح مسلم قال القاضي روينا برفع العجز والكيس عطفا على
كل وجرهما عطفا على شيء قال ويحتمل ان العجز هنا على ظاهره وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)